

في طهر واحد ثم تركها حتى انقضت عدتها فهو للسنة لانه يجوز
عليه نكته ولم يسد علي نفسه المخرج من الدم ولكنه نزل الاختيار
لانه قوت علي نفسه طفته حلالا لله من غير فائده بجواز
فكان كرها ليضيع المال **مسئله** قال اذا قال لها
انت طالق للسنة وكانت حايضا او طاهرا لم يجامعها فيه
فتدوم مع الطلاق وان كانت حايضا لزمها الطلاق اذا طهرت
وان كانت طاهرا لجامعه فيه فاذا طهرت من الحيضة المستقبله
لزمها الطلاق **وجملة ذلك** انه اذا قال لامرأته انت
طالق للسنة مخناه في وقت السنة فان كانت طاهرا غير مجامعه
في وقت السنة علي ما اسلفناه وكذلك ان كانت حايضا **قال ابن**
عبد البر لا خلاف بين العلماء ان الحامل طلاقا للسنة وقال
اخذ اذهب الي كحديث سالم عن ابيه ثم ليطلق طاهرا او حايضا
واخرجه مسلما وغيره فامره بالطلاق في الطهر او في الحائض طلاق
السنة ما وافق الامر ولا مطلق الحامل الذي قد استبان حملها
قد دخل علي بصبره فلا يجاف طهورا امر يتجدد به الدم
وليس مرتابه لعدم اشتباه الامر عليهما فاذا قال لها انت
طالق للسنة في حائض الحائض طلقت لانه وصف الطلقة
بصفة فوقع في الحال ان قال ذلك حايضا لم يقع في الحال
لان طلاقا بطلاق بدعيه **لكن** اذا طهرت طلقت لان الصفة جازية
حينئذ فصار كأنه قال انت طالق في النهار فان كانت في النهار طلقت
اذا كان الليل ان كانت في الليل طلقت اذا كان في النهار وان كانت في طهر

طاهر فيه

جامعها فيه لم يقع حتى تحيض ثم تطهر لان الطهر الذي جامعها فيه
والحيض بعده زمان بدعيه فاذا طهرت من الحيضة المستقبله جازية
لان السنة وجدت وهذا كله مذهب ابي حنيفة والشافعي
ولا اعلم فيه مخالفا فان لم يلج في اخر الحيضة وانزل في الطهر
واولج مع اول الطهر لم يقع الطلاق في ذلك الطهر لكن متى جامعها
لم يجامعها فيه طلقت في اوله وهذا كله مذهب الشافعي
ولا اعلم فيه مخالفا **فصل** انقطع الدم من الحيض
فتد دخل زمان السنة ونفع عليها طلاق السنة وان لم يغتسل
لذلك فاك احد وهو ظاهر كلام الخرقي في قوله قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ان طهرت لاكثر الحيض مثل ذلك وان انقطع
الدم لمدن اكثر لم يقع حتى تغتسل او يذهب عن دم الماء
ويصلي او يخرج منها وقت صلاة لانه متى لم يوجد ذلك فما
حكمتا بانقطاع حيضها **ولنا انها طاهرا** فوقع بها طلاق السنة
كالتى طهرت قبل لاكثر الحيض والدليل علي انها طاهرا انها تزومر
بالغسل ويكرها ذلك ويصح منها ونومر بالصلاة ونصح لانصلاها
ولان في حديث **بن عمر** فاذا طلقها ان مشا وما قاله عنه صح فاما
لو لم علم بالطهر لما امرنا انما بالغسل ولا صح منها **مسئله** قال
ولو قال لها انت طالق البدعيه وهي في طهر لم يصبرها فيه لم
يقع الطلاق حتى يصبرها او تحيض هذا عكس تلك المسئلة
فانه وصف الطلقة بانها للبدعيه فان قال ذلك الحايض او طاهر
بجامعه فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف اللقطة بصفة وان

في طهر